

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة آبي آب ترست للمرأة حول العالم (الهند)،
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140113 140113 12-62257X (A)



البيان

الخطة العالمية لتحسين تنفيذ تشريعات مكافحة الاتجار

إن ضمان حياة خالية من العنف هو حق لا غنى عنه بالنسبة لأي فرد. ومع ذلك، يتفشى العنف ضد النساء والفتيات، ويعد أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في عالم اليوم. وفي كل أنحاء العالم، تتعرض النساء والفتيات لمختلف أشكال العنف، بما في ذلك الاغتصاب، والتحرش الجنسي، والعنف العائلي، والعمل القسري، أيا كان عمرهن أو أصلهن العرقي أو مكان إقامتهن أو ديانتهم. وقد لاحظ المجتمع الدولي خطورة هذه المشكلة واعتمد العديد من الصكوك القانونية لمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه ومعاقبة مرتكبيه. ورغم الجهود الجاهدة من جانب المجتمع الدولي والدول الأعضاء، لا يزال استغلال النساء والفتيات مستمرا.

ويعد الاتجار بالبشر وسيلة تمكين للعنف ضد النساء والفتيات. وهو من أسرع الممارسات الإجرامية نموا ويتم من خلاله تحقيق الأرباح عن طريق الاستعباد الجنسي أو عمل السخرة. وعلى وجه التحديد فإن استغلال النساء والفتيات في تجارة الجنس تلقى رواجا نتيجة لزيادة الطلب على شراء الجنس، بما يقترن به ذلك من أوجه الضعف الناشئة عن التمييز الجنساني والتي تركزها الدولة أو المجتمع المحلي أو الأسرة كوحدة مجتمعية. فهذا التمييز يجعل من شراء الجنس أمرا عاديا بينما يحرم الفتيات والنساء من فرص الحصول على المسكن الآمن، وعلى فرص كسب الرزق، والتعليم، والحماية القانونية. وهذا الواقع يجعل من النساء فريسة سهلة للمتجرين الذين يحتالون عليهن وإيقاعهن بالقوة أو الإغراء أو الخديعة في تلبية الطلب على شراء الجنس. ونادرا ما يلقي الطلب على الجنس المعالجة الملائمة، وغالبا ما تغفل حقيقة أن الأشخاص يتاجر بهم جنسيا ليس لتلبية طلب المتجرين ولكن بالأحرى لتلبية طلب المشترين، ومعظمهم من الرجال. وإننا نعتقد أن القوانين الحالية في الدول الأعضاء ليست كافية لكبح الاتجار بالجنس، طالما لا تجري معاقبة كل فرد يشارك في فعل الاتجار، وهو ما يؤدي إلى وجود حالة للإفلات من العقاب.

ويؤدي اقتران الطلب بالإفلات من العقاب إلى تهيئة بيئة ينتعش فيها الاتجار. وتوفر هذه البيئة للمتجرين أرباحا عالية بمخاطرة أقل، ولكن بمخاطر صحية ضخمة وانتهاكات شديدة لحقوق الإنسان بالنسبة للضحايا. إننا نطلب من الدول الأعضاء أن تلتزم بالتعهد بتنفيذ خطة عالمية لتحسين تشريعات مكافحة الاتجار، مع التركيز بوجه خاص على معاقبة القوادين والمشتريين، بدلا من معاقبة الضحايا. ويمكن للدورة السابعة والخمسين للجنة أن

تؤيد المفهوم الذي تركز إليه هذه الخطة على أن يكون الهدف هو إطلاق الخطة نفسها في عام ٢٠١٥.

إن الاهتمام غالبا ما ينصب على النساء اللاتي تكن ضحايا للاتجار، دون معالجة للطلب من ناحية الذكور. ذلك أنه إذا توقف الرجال عن ممارسة شراء الجنس، سيصبح المتاجرون به، والقوادون، وأصحاب المواقير بلا عمل. إن غرضنا النهائي إنما يهدف إلى إحداث التغيير المجتمعي والقانوني في آن واحد.
